



PROVISIONAL

A/37/PV.19  
11 October 1982

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الاربعاء ، ٦ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ، الساعة ٣٠ / ١٠

(هنغاريا)

السيد هولاي

الرئيس :

— المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمات كل من :

(الجمهورية العربية الليبية)	السيد العبيدي
(نيوزيلندا)	السيد كوبر
(العراق)	السيد حمادي
(استراليا)	السيد سترييت

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

82-63109/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد العبيدي (الجمهورية العربية الليبية) : في البداية أقدم اليكم التهنئة لانتخابكم رئيسا للدارة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وان وفد بلادى يسره أن يراكم تديرون أعمال الجمعية العامة ، باعتباركم تمثلون بلدا صديقا لبلادى ، وترتبطهما علاقات وطيدة ، وكذلك لما تتمتعون به من حكمة ، وخبرة ، ومقدرة ، تؤهلكم للقيام بهذه المسؤولية ، والوصول الى أفضل النتائج .

ولا يفوتني أن أعرب عن تقديرى وشكرى لسلفكم السيد عصمت كتاني ، رئيس وفد العراق الشقيق ، على الطريقة الممتازة ، والمقدرة الفائقة التي أدار بها أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الماضية .

وأود أيضا أن أعبر عن التقدير للجهود التي يبذلها السيد خافيير بيريز دى كوييار الأمين العام ، من أجل تعزيز دور المنظمة ، ورفع كفاءتها .

لقد تسلمتم رئاسة الجمعية العامة في وقت من أصعب الأوقات وقت ازدادت فيه المخاطر ، وبؤر التوتر ، والمشاكل المؤثرة في عدم استقرار الأمن والسلم الدوليين ، وازداد قلق شعوب العالم وبخاصة الصغير منها على مصيرها وحريتها ، اذ نلاحظ أن صوت القوة ارتفع على صوت العقل ، وأصبح الحق مع الأقوى ، وتدنت فيه قدرة الأمم المتحدة التي درجة لم يسبق لها مثيل . وقد عبر الأمين العام عن خيبة الأمل هذه بوضوح في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة ، حيث قال

" ان الأمم المتحدة نفسها لم تستطع أن تلعب الدور الفعال الحاسم الذي

رسمه لها الميثاق . . .

" ان مجلس الأمن وهو الهيئة الرئيسية المعنية في الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين كثيرا ما يجد نفسه عاجزا عن اتخاذ اجراء حاسم لحل النزاعات الدولية ، كما أن قراراته تقابل بصورة متزايدة بروح التحدي أو التجاهل ممن يشعرون بأنهم من القوة بحيث يمكنهم الاقدام على ذلك". ( A/37/1 ، ص ٣٥٢ )

(السيد العبيدي ، الجماهيرية  
العربية الليبية)

والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية تشاطر الأمين العام رأيه في هذا الخصوص ، وفي هذا المجال أود أن أشير الى الرسالة التي بعث بها قائد الثورة الأخ العقيد معمر القذافي الى الأمين العام بتاريخ ٢٠ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ عقب المذبحة التي تعرض لها الفلسطينيون في بيروت على أيدي اسرائيل وعملائها واقتبس منها ما يلي :

" يؤسفني السيد الأمين العام أن أعبر لكم وللعالم عن الحقيقة المرة التي ألمسها في بلادى ، وهي ان المحاولة التاريخية الثانية التي قامت بها الشعوب عام ١٩٤٥ بسان فرانسيسكو ، بانشاء هيئة دولية تمنع الحرب وتحافظ على السلام ، قد فشلت في ذلك تماما كما فشلت المحاولة الأولى أى عصبة الأمم " .

ولكن يحق لنا أن نتساءل على من تقع مسؤولية عجز الأمم المتحدة ؟ هل هي مسؤولية الدول الأعضاء بالمنظمة ، أم الشعوب النامية التي تتعرض بانتظام للتهديد العسكـرى والحصار الاقتصادي والابتزاز السياسي ؟ .

ان المسؤولية يا سيادة الرئيس كما نراها تقع في بنين الاداة الأساسية لهذه المنظمة ، وهي مجلس الأمن ، الذى أصبح أداة لحماية الدكتاتورية لمصلحة الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن ، كما أننا نرى المسؤولية في استغلال دول أعضاء بمجلس الأمن لحق النقض بشكل جعل من هذا المجلس وسيلة لأمنها ولتشجيع السياسات العدوانية التي يتبعها عملاؤها ، وان في العدد غير المحدود الذى استعملت فيه الادارة الامريكية حق النقض للحيلولة دون ادانة المجلس لأعمال الكيان الصهيوني العدوانية في المنطقة العربية ، الدليل الساطع على سياسة الظلم التي تمارس تحت مظلة الأمم المتحدة ومجلس أمنها . ان السبب في عجز منظماتنا كذلك يكمن في أن حق النقض الذى أعطاه نادى المنتصرين في الحرب العالمية الثانية لأنفسهم ، قد استغل لمصلحة هؤلاء المنتصرين للحفاظ على التوازن بين مصالحهم ، وهم في ممارساتهم غير المسؤولة لحق النقض يقلبون معايير الديمقراطية ، ويخضعون ارادة اكثر من مائة وخمسين دولة أعضاء بالأمم المتحدة لرحمة الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن .

ان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وبعد أن تشاورت مع عدد كبير من الأعضاء ، تقدمت بعدة اقتراحات لالغاء حق النقض أو تعديله أو اعطاء صلاحيات أكبر

للجمعية العامة ، وجعل قراراتها المعتمدة بثلاثي الأصوات ملزمة ، الا أن هذه الاقتراحات  
قبولت بالرفض من معظم الدول الكبرى ، التي مارست ضغوطاً على دول صغيرة أخرى للحيلولة  
دون الغاء حق النقض أو تعديله ، والوقوف ضد مبادئ الديمقراطية والمسؤولية المشتركة في  
المحافظة على السلم وقيام المنظمة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها ، وذلك  
كما ينص الميثاق .

ان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لازالت تتمسك بهذا الرأي ،  
وسوف تواصل طرح الموضوع ما دام حق النقض موجودا ويستعمل ضد كفاح ونضال الشعوب ،  
وأنه يمثل الدكتاتورية والاحتكار ، ويقف ضد رأى الأغلبية والمسؤولية المشتركة والمساواة ، مهما  
كان موقف الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة التي تعتبر أكثر الأعضاء اساءة لاستعمال  
حق النقض ، ومهما كانت مناوراتها الاجرائية .

ان الوقت قد حان للنظر بجديّة في دور اللجنة المعنية بميثاق الأمم المتحدة ، لأن  
شعوب العالم المضطهدة تكاد أن تفقد الثقة في منظمة الأمم المتحدة ، اننا في الجماهيرية  
ندرك المخاطر التي ترتبت على فقدان الثقة بمنظمتنا ، ومن هنا جاء نداء قائد ثورة الفاتح  
من ايلول / سبتمبر في أن تمكن المنظمة من أداء دورها في حفظ السلام والعدل ، لأن  
الممارسات الدكتاتورية التي تمارس تحت مظلتها قد تدفعنا للخروج منها والى تحريض غيرنا  
من الشعوب المضطهدة للبحث عن منبرها الخاص المعبر عن ارادتها وطموحاتها .

ان الغاء حق النقض أو اعادة النظر فيه اذا كان صانعوه يرون فيه الضمان لممارساتهم  
الديمقراطية ، قد يعيد للشعوب النامية الثقة في منظمة الأمم المتحدة ، وبلادى تسمى  
أن يؤخذ في الاعتبار ما يلي عند النظر في حق النقض :

١ - الغاء حق النقض أو تعديله بشكل يضمن استخدامه لكافة الأعضاء لأنه اذا

كان لا بد من ممارسة الدكتاتورية السياسية فمن العدل أن يمارس ذلك من الجميع .

٢ - ان يخضع مجلس الأمن للجمعية العامة بالأمم المتحدة وليس العكس ، لأن

في الجمعية العامة تكمن الارادة الحقيقية لشعوب العالم ودوله .

٣ - ان صيانة السلم والأمن الدوليين مسؤولية مشتركة للجميع .

يحفل جدول أعمال الدورة الحالية للأمم المتحدة بالعديد من القضايا السياسية والاقتصادية ، إضافة الى قضايا التحرر والاستعمار ، وسأعرض بإيجاز لبعض هذه المشكلات . ان المجازر الأخيرة التي ارتكبها الكيان الصهيوني بضرب ميخيمات الفلسطينيين في لبنان ، توضح المأساة التي وصلت اليها قضية الكفاح العادل للشعب الفلسطيني ، كما تبرز الطبيعة العدوانية والفاشية والعنصرية لما يسمى بدولة اسرائيل ، مؤكداً بما لا يدع مجالاً للشك أن دولة الكيان الصهيوني دولة غير محبة للسلام ، ومصدراً لتهديد السلام والأمن الدوليين .

ان استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية منذ سنة ١٩٤٨ إضافة الى ضم الجولان والمذابح الجماعية التي ترتكب يوميا ضد الفلسطينيين واللبنانيين تحتم على المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة اتخاذ اجراءات عملية تنهي العدوان والاحتلال وتمكن الشعب الفلسطيني من العودة الى وطنه .

ان الاجراءات العملية التي تراها بلادى تتمثل في :

أولاً - طرد الكيان الصهيوني من الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار أن الاسرائيليين ودولتهم غير محبين للسلام ، وذلك تنفيذاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية التي ناقشت عدوان اسرائيل المتكرر على الأراضي العربية .

ثانياً - ايقاف الدعم العسكري والمادى والسياسي الذي تقدمه لها الادارة الامريكية ، والذي يجاوز عشرة ملايين دولار يوميا ، لأننا نرى في هذا الدعم العامل المشجع لاسرائيل على عدوانها المستمر على العرب وتحديها لقرارات المجتمع الدولي .

ثالثاً - المقاطعة الاقتصادية للكيان الصهيوني تطبيقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار أن اسرائيل دولة محتلة للأراضي العربية بالقوة ولتجاهلها لقرارات المجتمع الدولي ، واذا كان البعض قد فرض حصاراً اقتصادياً على الأرجنتين لمطالبتها بأرض هي ملك لها ، فكيف لا تفرض المقاطعة الاقتصادية على عضو الأمم المتحدة ، اعترف الجميع بأنه عضو غير محب للسلام ومصدر لتهديد الأمن والسلام الدوليين وأعني بذلك اسرائيل !!!

رابعا - ايقاف الهجرة البشرية وخاصة تلك التي تصل الى فلسطين المحتلة من دول الكتلة الشرقية ، لأن هؤلاء المهاجرين هم مواطنون لهذه الدول بدرجة أولى ، ولأن في استمرار تدفقهم على فلسطين المحتلة يمثل زيادة لقدرة اسرائيل البشرية والعسكرية واستمرارا في ممارسة سياسة العدوان والاحتلال .

ان الحلول السياسية المطروحة للقضية الفلسطينية تتم في وقت يظهر فيه عجز منظمة الأمم المتحدة عن كبح التعنت الاسرائيلي ، اضافة الى عجز منظماتنا عن الوقوف في وجه الدعم الامريكى لسياسات اسرائيل العدوانية ، لهذا فاننا لا نرى في ما يطرحه الامريكويون من مبادرات أساسا صالحا لأى سلام عادل .

ان مبادرة السلام الامريكية تتجاهل قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ومجموعة عدم الانحياز ، التي تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، واقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد . اضافة الى ذلك فان مبادرة السلام التي طرحت في فاس فيها الكثير من التفاؤل وحسن النية وعسدم الادراك لحقيقة الكيان الصهيوني ، كما أنها تخالف الكثير من الحقائق المنطقية منها :

ان التاريخ قد علمنا أن المحتل والمعتدي هو الذي يقدم المبادرات السياسية لمن يحتلهم—م،  
وان المبادرة الوحيدة التي يمكن أن تقدمها الشعوب المستعمرة هي الكفاح المسلح . فبأى منطق يقدم  
العرب مبادرات للسلام في الوقت الذي واجه فيه الأمريكيون الاستعمار البريطاني بمساعدة فرنسا ، وفي  
الوقت الذي قاومت فيه أوروبا الاحتلال النازي دفاعا عن السلام والحرية [ ]

ان التأكيد على مطالبة مجلس الأمن بالحفاظ على أمن كل الدول بالمنطقة يؤكد حقيقتين وهما :  
الحقيقة الأولى ، ان دولة اسرائيل مهددة من جيرانها العرب ، الأمر الذي يناقض الواقع ؛  
حيث ان اسرائيل هي المعتدي المستمر والمهدد لأمن العرب ، اضافة الى أن أمن اسرائيل وعدوانها—  
مكفولان من الولايات المتحدة عسكريا وماديا .

أما الحقيقة الثانية فهي أن مطالبة مشروع السلام العربي مجلس الأمن بالحفاظ على أمن دول  
المنطقة ، يمثل اعترافا باسرائيل . واننا لنتساءل كيف نطلب حماية ، ونعترف بدولة من مخططاتها—  
السياسية الراسخة ، احتلال الأراضي العربية اضافة الى سياسة الابادة والتشريد ، التي تمارسها ضد  
الشعوب العربية في فلسطين ولبنان [ ]

ان أى مبادرة سلام حقيقية يجب أن تتم من خلال منظمة الأمم المتحدة ، رغم ما يصاحبها من  
ضعف ، لأن مبادرات السلام المطروحة من العرب اليوم تتم في ظل قوة اسرائيلية مدعومة من أمريكا—  
كا ، وتهديد وابتزاز أمريكي للعرب .

ان الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الادارة الحالية زادت من تدخلاتها وممارسة ضغوطها—  
قصد الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية . فلقد رجعت الى سياسة زرع القواعد في الكثير من بقاع  
العالم ، وسخرت أساطيلها العسكرية لتزاول الارهاب بمحاذاة شواطئ دول عدم الانحياز . فلقد اعتدت  
على بلادى في آب/أغسطس ١٩٨١ م عسكريا متتهكة بذلك لسيادتنا على مياهنا الاقليمية . وكان آخر  
هذه الاعتداءات في الشمال من أيلول/سبتمبر الماضي ، حيث اخترقت طائرة أمريكية مجالنا الجوي في  
الساعة ١٩/٥٩ . وهي طائرة بدون طيار " طائرة استطلاع " ، وقد أسقطتها وسائل الدفاع الجوي  
في منطقة بني غازي . وستقدم الجماهيرية الوثائق والحقائق حول هذا العدوان الى رئيس مجلس الأمن ،  
والى الأمين العام للأمم المتحدة . ثم مارست ضغوطا أخرى عن طريق شن حملات اعلامية كاذبة مفرضة .



(السيد العبيدي ، الجماهيرية  
العربية الليبية)

وفرضت حظرا اقتصاديا ضد ليبيا . وبدأت تحرض دولا أخرى لتحذو حذوها ، متذرة بحجج واهية ، مثل فريق الموت لاغتيال الرئيس ريغان الذي ثبت أنه غير صحيح ، وأنه مجرد نسج خيال بعض المسؤولين فسي الادارة الأمريكية بالتعاون مع المخابرات الصهيونية .

ان ممارسات الادارة الأمريكية في تهديد دول الكاريبي ، ومحاولة منعها من ممارسة ارادتها الحرة ، تؤكد الطبيعة الامبريالية للادارة الأمريكية ، ولعل في السياسات العدوانية التي تمارسها الادارة الأمريكية ضد كوبا ونيكاراغوا وغرينادا ، وضد شعب السلفادور أمثلة لتلك السياسة الأمريكية الهادفة الى خلق بؤر للتوتر وعدم الاستقرار في العالم ، وفي الشرق الأوسط وفي الجنوب الافريقي .

ان قضايا نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي ، من أخطر القضايا التي تواجه عالمنا اليوم وأكثرها تعقيدا . وظلت محور اهتمام المجموعة الدولية على مدى سنوات طويلة . وقد انعكس هذا الاهتمام في عقد العديد من الاجتماعات منذ عام ١٩٣٢ م ، وأخص بالذكر الدورتين الاستثنائيتين للجمعية العامة المكرستين لنزع السلاح ، الأولى عام ١٩٧٨ م ، والثانية خلال هذه السنة ، والقرارات الصادرة في هذا الشأن . الا أنه لم تلج في الأفق أي بادرة تبشر بتقدم محرز في هذا المجال ، بل على العكس ، استمر سباق التسلح ، خاصة بين الدول الكبرى ، في المجال النووي واستحداث منظومات جديدة كالقنبلة النيوترونية ، واستمر الترويج لبعض النظريات الخطيرة ، مثل الردع النووي والتوازن الاستراتيجي والحرب النووية المحدودة التي يمكن كسبها ، والانتشار الأفقي للأسلحة النووية ، وما تشير اليه التقارير والدلائل من امتلاك النظامين العنصرين ، الكيان الصهيوني ونظام بريتوريا للأسلحة النووية . ان قضية نزع السلاح ليست قضية عسكرية فقط ، ولكنها قضية اقتصادية واجتماعية وسياسية .

فقد جاء في الدراسة التي قامت بها الأمم المتحدة عن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، أن حوالي ١٥٠٠ مليون شخص لا يجدون أي خدمات طبية فعالة ، وحوالي ٥٧٠ مليون شخص يعانون من نقص شديد في الغذاء ، ونحو ٨٠٠ مليون شخص من الأميين و ٢٥٠ مليون طفل لا يذهبون الى المدارس ، هذا في الوقت الذي وصل فيه الانفاق العالمي على الأغراض العسكرية ٦٠٠ بليون دولار عام ١٩٨١ م . وبالإضافة الى هذه السلبية في مجال نزع السلاح ، فقد شهدت السنوات الأخيرة تدهورا في العلاقات الدولية ، نتيجة انتهاك ميثاق الأمم المتحدة ، والمبادئ الدولية ، خاصة تلك

(السيد العبيدي ، الجماهيرية  
العربية الليبية)

المبادئ المتعلقة بحق السيادة والاستقلال ، وعدم التدخل ، وعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، واستمرار اتساع رقعة الحرب ومؤثر التوتر .

أما في القارة الإفريقية فلا زالت سياسة الفصل العنصرى التي يمارسها النظام العنصرى في جنوب افريقيا مستمرة ، رغم ادانتها مرات عديدة من قبل هذه المنظمة التي اعتبرتتها جريمة ضد الجنس البشرى . ولكن بالنظر الى دعم وتأييد الاستعمار لهذا النظام ، وخاصة الولايات المتحدة ، فان هذه السياسة البغيضة لا زالت تمارس ضد الوطنيين الأفارقة .

وفي ناميبيا مازال نظام بريتوريا بادارته غير الشرعية ، يواصل قهر المواطنين السود ، وينهب ثروات الاقليم بالتعاون مع الشركات المتعددة الجنسيات التابعة للدول الغربية ، تلك الدول التي عرقلت مناوراتها تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) والذي تضمن خطة لاستقلال الاقليم . وفي هذا يتكامل الدور الأوروبى مع الدور الأمريكى في العمل على تحقيق استقلال ناميبيا وفقا للمخططات الغربية بعيدا عن قرارات مجلس الأمن . ولعل آخر العراقيل التي وضعتها الادارة الأمريكية ربط موضوع استقلال ناميبيا بجلاء القوات الكوية من انغولا ، وهو الأمر الذى يعتبر تدخلا في شؤون دولة مستقلة لها حقها وسيادتها في حماية أراضيها مستعينة في ذلك بمن ترى من الدول .

ان الممارسات العدوانية العنصرية التي يمارسها نظام بريتوريا لم تقتصر على المواطنين السود في ناميبيا وفي جنوب افريقيا ، بل امتدت لتشمل الدول المجاورة ، أى دول المواجهة ، فالاعتداءات أصبحت متكررة خاصة على أراضي انغولا ، وفي هذا المجال فان بلادى تعلن تأييدها ودعمها لكفاح المواطنين الأفارقة في ناميبيا ، وفي جنوب افريقيا ، ولصمود دول المواجهة التي نحيبها ونقدر صمودها . ان الاستعمار وعملاءه والشركات الاستغلالية ، لا زالت متشبثة بأطماعها ومستعدة للتدخل في أية دولة ، بحكم أن نظامها تقدمي وغير منحاز ، يرغب في تحرير بلاده سياسيا واقتصاديا . لقد كان هذا واضحا في العدوان ضد الجماهيرية ضد جمهورية سيشيل ، التي تعرضت لعمليات تخريبية مصدرها عناصر خارجية أرادت أن تخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار ، بقصد قلب نظام من النظم التقدمية الى نظام موال للاستعمار ، وخاضع لنفوذ السياسى والاقتصادى . غير أن شعب سيشيل استطاع التغلب على هذه الأعمال العدوانية وافشالها . واننا في الجماهيرية مع قوى التقدم والحرية نقف الى جانب شعب وحكومة سيشيل ضد أية مناورات خارجية .

(السيد العبيدي ، الجماهيرية  
العربية الليبية)

من المناطق التي تشهد التوتر نتيجة التدخل وزرع القواعد الأجنبية ، منطقة أمريكا الوسطى ، حيث يكافح شعب نيكاراغوا ضد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية التي تدرب العناصر المناوئة وتبعث بهم الى نيكاراغوا بغية الارهاب والتخريب كما أننا نشاهد حركة تحررية تجتاح أمريكا الوسطى ، ونرى الولايات المتحدة تحاول أن تخنق هذه الحركة ، كما هو الحال الآن في السلفادور وغواتيمالا ، إضافة الى تهديدها المستمر وعدوانها ضد كوبا وسليها لحق شعب بورتوريكو في الاستقلال .

وان بلادى لتؤكد تأييدها لكفاح شعوب أمريكا اللاتينية ضد الامبريالية الأمريكية ، وتؤكد وقوفها اللامحدود الى جانب كوبا ونيكاراغوا في مواجهتهما للسياسة الأمريكية العدوانية .  
لقد تابعت بلادى بقلق متزايد الحرب التي فرضت على الأرجنتين لاسترجاع جزر المالفيناس من السيطرة البريطانية ، وان المتأمل لهذه الحرب وتطورها قد يصدم بالحقائق المذهلة التالية :

أولا ، ان ما تدعيه الولايات المتحدة من انتماها لمجموعة الدول الأمريكية ما هو الأستار لحماية المصالح الأمريكية والنظم الفاشية التي تسير في فك الادارة الأمريكية ، ذلك أن الولايات المتحدة كشفت عن طبيعتها الامبريالية وأهدت العدوان البريطاني على جزر المالفيناس .  
ثانيا ، ان التواجد البريطاني في جزر المالفيناس هو من بقايا الاستعمار القديم الذى قسم العالم الى مناطق نفوذ بين الاقوياء واستغل الاستعمار بسيطرته في تكوين مجتمعات لا تعود في أصلها الى سكان الأراضي المحتلة .  
ثالثا ، ان حرب المالفيناس تؤكد المواجهة الحتمية بين الدول الامبريالية وبين دول العالم الثالث ، التي عليها أن تدرك أن كل أهداف القوى الكبرى هو المزيد من السيطرة ومناطق النفوذ .

ولكل هذا فان بلادى تؤيد حق الأرجنتين في سيادتها على جزر المالفيناس وتهدد بالمجتمع الدولي اتخاذ كافة الوسائل السلمية لضمان انها الاستعمار البريطاني عن هذه الجزر .  
ان استغلال الولايات المتحدة الصراعات الداخلية في بعض بلدان آسيا يزيد من حدة التوتر في هذه المنطقة ، فالحرب الافغانية والوضع في كمبوتشيا يمثلان مناطق توتر في جنوب شرق آسيا ، زاد من حدتها التدخل الاجنبي في شؤون هذه البلدان ، ولهذا فان بلادى تؤكد على حرية بلدان هذه الشعوب في اختياراتها الحرة ، وتساند بلادى في أن تكون افغانستان بلدا مستقلا وغير منحاز يسير في ركاب الدول الاسلامية التقدمية .

ان قضية الصحراء الغربية لازالت من القضايا الأساسية التي تواجه منظماتنا وتهدد منطقتنا بالتدخل الأمريكي الامبريالي ، ولهذا فاننا نؤكد على تحمل منظماتنا لمسئوليتها في تأكيد حق

الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بحرية شأنه في ذلك شأن الشعوب الافريقية التي مارست حقها في الحرية والسيادة على أراضيها .

ان قضية قبرص من القضايا المعروضة على الامم المتحدة منذ وقت طويل والتي لم تجد لها حلا شاملا حتى الآن ، وان بلادى تؤيد التفاوض المباشر بين الجاليتين التركية واليونانية من أجل ايجاد حل عادل لهذه المشكلة يضمن استقلال وحياد قبرص .

كما أن الوضع في البحر المتوسط أصبح خطيرا نتيجة تزايد تواجد الاساطيل الحربية والقواعد العسكرية الاجنبية ، خاصة الاساطيل والقواعد الامريكية التي أصبحت مصدر قلق وعاملا للتخريب وتهديد أمن الدول المطلة على هذا البحر ، فالكل يعرف الأسطول السادس الامريكسي الذي يتواجد باستمرار قبالة الشواطئ الليبية ، والذي يقوم بمناورات استفزازية شمل بعضهم المياه الاقليمية الليبية .

ان الرضة تحدونا في أن يكون البحر المتوسط بحيرة سلام ، خال من الاساطيل والقواعد الاجنبية وبؤر التوتر ، وايانا من الجماهيرية في تحقيق هذا الهدف فقد عطلت على تسوية الخلاف بينها وبين جارتها تونس الشقيقة حول الجرف القارى ، حيث أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها في هذا الخصوص هذا العام ، كذلك تم احالة الخلاف مع مالطة حول تحديد الجرف القارى الى محكمة العدل الدولية .

ان أعمال المواجهة والحروب تمتد آثارها أحيانا الى مجتمعات لا دخل لها في هذه الحروب وليست طرفا فيها ، من ذلك مآسي الحرب العالمية الثانية وآثارها التي لا زالت باقية في بلادى وكانت سببا في مشاكل اقتصادية واجتماعية وبيئية ، فحقول الألغام التي زرعتها القوات المتحاربة والتي شملت مساحات شاسعة من أرض بلادى نتج عنها تأخير في تنفيذ مشاريع تنمية ، وكذلك في رفع تكاليف هذه المشاريع ، خاصة بالنسبة للتنقيب عن المعادن .

ان هذه المشكلة نوقشت على مستوى حركة عدم الانحياز وعلى مستوى هذه الجمعية وصدرت بشأنها عدة قرارات أكدت مسؤولية الدول التي تسببت في زرع هذه الألغام في تعويض الدول المتضررة عن الخسائر المادية والمعنوية التي خلفتها تلك المشكلة ، الى جانب العمل على ضرورة التعاون وتعليم المعلومات والخرائط الخاصة بحقول الألغام .

ان القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية والاقليمية والاتفاقيات والأعراف الدولية ذات الصلة تلزم الدول التي اشتركت في الحرب العالمية الثانية وحلفاءها التي زرعت ألغاماً في الأراضي الليبية بأن تتحمل المسؤولية وتسدد التعويض وتتعاون في الانتهاج من هذه المشكلة .  
وبناءً عليه فان بلادى يحدوها الأمل في أن تقوم تلك الدول والأمم المتحدة باتخاذ الاجراءات العملية الكفيلة بتحميل المسؤولية لأطرافها ، وكذلك ضمان حق الدول المتضررة في التعويض عما اصابها من آثار من مخلفات الحرب .

السيد كوبر (نيوزيلندا ) (ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : السيد الرئيس - س ، أود

أن أتقدم لكم بالتهنئة لانتخابكم لمنصب الرئاسة الرفيع .  
ان مسؤولية كبيرة تقع على عاتقكم . لقد كان هذا العام عاماً مضطرباً في الشؤون الدولية .  
ويعكس جدول أعمالنا كل صدمات الاثني عشر شهراً الماضية . ولقد كانت هذه الفترة بمثابة الاختبار للامين العام الجديد . وعليه أن يواجهها بما أكثر صعوبة .  
لقد عانينا طوال العام من أزمة الاقتصاد العالمي . فلقد تأرجح النظام النقدي الدولي على حافة الكارثة . كما أن الشبح المزدوج المتمثل في التضخم والبطالة قد انتشر في جميع أرجاء العالم مما أدى الى البطء في النمو الذي اقترب من درجة التوقف .  
كذلك فان العالم لم يصبح أكثر سلماً ولا أكثر أمناً . بل على العكس تماماً ، فالشقوق الأوسط تحول الى بؤرة حرب متفجرة . ولقد شهدنا مؤخرًا مذبحه ضد المدنيين غير المسلحين في لبنان ، وهي مذبحه بلغت حداً يصعب معه على المرء تصديقه . كذلك فان أفغانستان لا تزال خاضعة لاستبداد الاتحاد السوفياتي ، ولا تزال القوات الغيبتانية في كمبوتشيا . لقد نشبت حرب كان من الممكن تفادي وقوعها في بعض الجزر النائية في جنوب الأطلسي . وتدهورت العلاقات بين القوتين العظميين الرئيسيتين ، ولم يتم تحقيق أى تقدم نحو نزع السلاح .  
أود أن أتحدث بمزيد من الاسهاب حول الاوضاع الاقتصادية في العالم . ان نيوزيلندا وهي بلد تجارى صغير تتعرض بحساسية حادة للتقلبات التي تطرأ على أوضاع أهم شركائهم التجاريين . ولقد صنفت نيوزيلندا بين البلدان متقدمة النمو ، إلا أننا نشارك البلدان النامية في

كثير من مشاكلها . وتعتمد رفاهيتنا على تصدير عدد قليل من المواد الخام . وفي ظل الأوضاع الراهنة في العالم نجد أن شروط التبادل التجاري تتجه وجهة مضادة لمصالحنا . وعندما يعطس العمالة الاقتصادية ، فإننا لا نصاب بنوبة برد فحسب ، بل نصاب بالتهاب رئوي . لذلك فإنه ليس من الغريب أن تكون حكومة بلادي قد اضطلعت خلال الأشهر القليلة الماضية بدور قيادي في الدعوة الى تنشيط المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية . فالنظام الذي أقيم في بريتن وودز منذ ٣٨ سنة مضت قدم لنا خدمات معقولة لفترة طويلة من النمو الاقتصادي خلال الخمسينات والستينات . ويسود الاعتقاد بأن هذا النظام قد أصبح في حاجة الى التقحيح والتعزيز وليس الى الازالة . إلا أنه ليس هناك توافق آراء بعد حول طريقة تحقيق ذلك .

وخلال الاجتماعات الدولية التي عقدها وزراء المالية في الأسابيع الأخيرة ، دعا رئيس وزراء نيوزيلندا الى عقد مؤتمر دولي لمراجعة الدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية التي أقيمت في بريتون وودز ومدى كفايتها . ويتطلب مثل هذا المؤتمر اعدادا دقيقة . وقد يكون من السابق لأوانه الآن الحديث عن جدول أعمال ذلك المؤتمر . ويتعين أولا التأكد من وجود الارادة السياسية لهذا العمل . وتعتقد حكومتي أن تلك الارادة موجودة لدى العديد من البلدان ، إلا أن بعضا من أكبر وأقوى الدول الأعضاء في هذه المنظمة - تلك الدول التي تتمتع بأكبر قوة اقتصادية - لم تقتنع بعد بهذا .

على أن هناك شيئا واضحا . وهو أن الجهود التي بذلتها هذه المنظمة لتحقيق التقدم بالحوار بين الشمال والجنوب قد وصلت الى طريق مسدود . فان عبارة " الشمال والجنوب " هذه تسفر عن استقطاب المواقف . ولن ننجح بالخوض في جدال مذهبي أو النكوص الى سياسة العزلة الاقتصادية . ان تصاعد النزعة الحمائية يشكل واحدا من الآثار الجانبية للركود الاقتصادي المثيرة للاضطراب . وهذا التصاعد لن يساعد على تحقيق النمو في الاقتصادات القوية للبلدان الصناعية الرئيسية ، وقد يسفر عن كارثة في البلدان النامية ذات الاقتصادات الضعيفة .

واسمحوا لي بالتركيز مرة أخرى على الهدف البناء الذي تسعى حكومتي الى تحقيقه بالدعوة الى اعادة النظر في المؤسسات الاقتصادية الدولية . اننا نتمنى تعزيز تلك المؤسسات والاضافة اليها اذا لزم . وهي قد تكون في حاجة الى صلاحيات جديدة ويتعين عليها أن تستجيب للاحتياجات الحقيقية . وفي المجال المالي ، يتعين عليها أن تتسم بمزيد من المرونة لدى وضع شروط تقديم القروض . ويتعين زيادة الأنصبة لتعزيز مركز صندوق النقد الدولي . وتوجد حاجة لنظام يطبق على تلك البلدان التي يتراكم لديها فائض كبير في موازين مدفوعاتها ، وكذلك الدول التي تعاني من العجز الكبير . ويطلق على هذا النظام أحيانا اسم المتابعة المتوازنة . وقد توجد حاجة لسلطات تنظيمية تفوق ما هو قائم حاليا ، ان صندوق النقد الدولي لم يعد يواجه اتجاهات هبوطية دورية لدى أعضائه ، بل اختلالات هيكلية طويلة الأجل . ويجب أن تتكيف قواعده بحيث تتيح منح قروض أطول



أجلا وأيسر شروطا . وان صدور قرار في هذه المسائل في اجتماع خاص للمجتمع الدولي سيسر كثيرا اتخاذ القرار السياسي اللازم بقبول مثل هذه التغييرات في كل بلد على حدة . ولكن هذه مجرد اقتراحات من جانبنا . وأكرر أن ما نحتاجه هو اهداء الارادة السياسية بوضوح للمشروع في برنامج جديد يستهدف إعادة الثقة في النظام الاقتصادي العالمي . وبهذه الطريقة فقط يمكن لنا أن نحقق توافق الآراء اللازم لتنفيذ هذا البرنامج . واسمحوا لي أن أقول أننا نتطلع الى الدول الاقتصادية الكبرى لابتداء المزيد من القيادة السياسية الحاسمة والتفهم الأكبر للمشاكل التي تواجهها الاقتصادات الأصغر والأضعف .

ومع أن نيوزيلندا بعيدة عن الشرق الأوسط ، فانها تتابع عن كثب ما يجري هناك . ولدينا علاقات ودية مع جميع بلدان الشرق الأوسط ، وعلاقات تجارية هامة مع عدد متزايد منها . وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في صيانة السلم في تلك المنطقة ، ويجب عليها أن تواصل الاضطلاع بذلك الدور رغم ما يواجهها من احباطات . لقد ساهمت نيوزيلندا عدة سنوات بمراقبين في هيئة مراقبة الهدنة . ولقد رحبنا بعودة السلم بين اسرائيل ومصر . وأردنا انشاء قوة لصون السلم في سيناء تحت اشراف الأمم المتحدة ، ولكن حيث أن هذا لم يكن ممكنا ، فقد وافقنا على أن نساهم في قوة تكون مقبولة لكل من اسرائيل ومصر على حد سواء . وبهذه الطريقة ، نأمل أننا نكون قد ساهمنا بالقدر المناسب ليس في صون السلم فحسب بل في عملية صنع السلم أيضا . وما يبعث على عميق القلق لدينا أن تلك العملية لم تستمر بالأسلوب المنشود . وقد أيدت نيوزيلندا باستمرار قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) . واننا نعتقد أن اسرائيل يحق لها أن تعيش في سلم داخل حدود آمنة . وبالمثل ، نعتقد أن الشعب الفلسطيني له الحق في أن يقرر مصيره وأن يقيم دولته الخاصة به ، اذا كانت هذه هي رغبته ، عقب انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة . ونعتقد أيضا أنه ينبغي أن تنسحب جميع القوات الاجنبية من لبنان . وقد عانى السكان المدنيون الأبرياء في ذلك البلد الذي أنهكه الحرب ، بما فيه الكفاية . واذا اقتضت الضرورة بعد انسحاب القوة المؤقتة الحالية التي تتألف من ثلاث دول ، فان دور قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم يجب أن يمدد للعمل على استقرار الحالة في لبنان بالقدر الذي تتطلبه الظروف .

وقد علق الأمين العام بصراحة مثيرة للاعجاب في تقريره السنوي على أوجه قصور الأمم المتحدة في أداء مهامها الأساسية التي تتمثل في صيانة السلم والأمن الدوليين . وقد اقترح الطرق التي يمكن أن يعمل بها مجلس الأمن بسلطة أكبر . واننا نؤيد هذه الاقتراحات . ونعتقد أن اظهار المزيد من الرغبة والاستعداد من جانب الدول الكبرى للعمل سويا بدلا من العمل ضد بعضها البعض هو السبيل لجعل مجلس الأمن أكثر فعالية . ورغم ذلك ، فإن الأعضاء غير الدائمين عليهم أن يضطلعوا بدور هام . ونحن ننظر بجدية الى الالتزام الذي يفرضه ميثاق الأمم المتحدة على الأعضاء للمساهمة في صيانة السلم والأمن الدوليين . وان نيوزيلندا ، مراعاة لهذا الالتزام ، قدمت ترشيحها لعضوية المجلس في الانتخابات المقبلة .

ان الحالة في كمبوتشيا هي الأخرى لا تزال مبعث قلق عميق . انها تقوض الاستقرار في جنوب شرق آسيا وتضر بأمن أصدقائنا المقربين في رابطة أم جنوب شرقي آسيا . واننا لم نحصل هذه المشكلة ، فانها تحمل في ثناياها امكانيات احياء التنافس والتناحر بين الدول الكبرى في المنطقة ، وتهدد أمن منطقة أوسع في المحيط الهادي بآسيا . وبصفة مباشرة ، تتسبب هذه الحالة في اطار أمد أوضاع البؤس والالام البشرية التي ما برحت تعتبر حقيقة مأساوية من حقائق الحياة في كمبوتشيا منذ أمد طويل .

تؤمن نيوزيلندا ايمانا عميقا أن أي حل دائم للحالة في كمبوتشيا يجب أن يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية .

ونأمل أن تحقق السنة القادمة بعض التقدم . ويعتبر تشكيل الحكومة الائتلافية في كمبوتشيا خطوة في الاتجاه الصحيح . واننا لم نتغاض أبدا عن الجرائم والفظائع التي ارتكبتها بول بوت وشركاؤه ونرحب بالتمثيل الأوسع نطاقا لشعب كمبوتشيا في حكومة كمبوتشيا الديمقراطية . وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور هام في التوصل الى تسوية . ونحن نرحب بجهود رئيس اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا بوصفها جزءا من هذا الدور .

لقد مضت سنة أخرى دون احراز تقدم في العلاقات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . وما زال التوتر حادا في شبه الجزيرة ، ويستمر تحويل الموارد الى الأغراض العسكرية . وما زالت الأسر تعاني من الانقسام ، وما زال مجتمع عريق وفريد يعاني من الانقسام . ولا نعتقد نيوزيلندا

أن هناك ضرورة لاستمرار هذه الحالة . وتري حكومتي أن الطريق الى الأمام انما يتحقق عن طريق المفاوضات بين الشعبين الكوريين نفسيهما . ونحث سلطات كوريا الشمالية على الاستجابة بطريقة ايجابية الى مختلف المقترحات المقدمة من جنوب كوريا لاتخاذ خطوات في اتجاه الوفاق الوطني .

وفي افريقيا ، تابعت حكومتي عن كثب جهود فريق الاتصال ذى الخمس أعضاء للتفاوض بشأن انسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا ، والسماح لشعب ذلك البلد بأن يمارس بحرية حقه في تقرير المصير والاستقلال . وعقب تشكيل حكومة في زيمبابوي تمثل رغبات الأغلبية ، توقعنا أن نرى مزيدا من التقدم السريع صوب تحرير ناميبيا من الاحتلال غير المشروع . ونأمل أن تعالج الحالة الآن على وجه السرعة وبصورة سلمية وأن يتمكن شعب ناميبيا في القريب العاجل من تقرير مصيره في انتخابات نزيهة وحررة . لقد آن الأوان منذ وقت طويل لكي تتبوأ ناميبيا مقعدها الملائم في هذه المنظمة .

ان نيوزيلندا تؤكد معارضتها الثابتة لنظام الفصل العنصرى المؤسس الذى تفرضه حكومة الأقلية في جنوب افريقيا على الأغلبية الساحقة من شعبها . وليس لنيوزيلندا مثل دبلوماسي أو قنصلي في هذا البلد . ولسنوات عديدة فرضنا حظرا على تصدير السلاح الى جنوب افريقيا . وقد سعت حكومة بلادى بصورة ثابتة ، بصفتها عضوا في الكومنولث ووفقا لالتزاماتها بمقتضى اتفاقية جليناجلس ، الى عدم تشجيع الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا . وقد امتنعت الغالبية العظمى من المنظمات الرياضية في نيوزيلندا ، بما في ذلك رابطة ألعاب الكومنولث ، والألعاب الاولمبية ، عن مثل هذه الاتصالات .

لقد آن الأوان لينتهي خذى الفصل العنصرى . انه اهدانة للكرامة الانسانية . لقد تجاهلت حكومة جنوب افريقيا ، وبصورة أساسية ، ندوات شعبها والعالم بأن تزيل نظام الفصل العنصرى ، وأن تقيم نظاما يدعم المساواة بين الاجناس ويحترم الحقوق الانسانية والحريات الأساسية . عندئذ ، يمكن لجنوب افريقيا أن تستأنف علاقاتها العادية مع بقية العالم ، وأن تلعب دورها الخالص في قارة تحتاج بصفة ماسة الى ما لديها من تكنولوجيا وموارد .

أود أن أنهى كلمتي بذكر شيء عن البلدان الجزرية الصغيرة في جنوب المحيط الهادئ وعن مشاكلها . انها ، بعد كل شيء أقرب جيران وأصدقاء نيوزيلندا ، ولنا معها علاقات قوية تاريخية وثقافية . لقد هاجر الكثيرون من شعبها الى نيوزيلندا ولكنهم احتفظوا بصلات وثيقة مع مواطنهم الجزرية . ان برنامج نيوزيلندا للمعونة فيما وراء البحار يتركز بصورة متزايدة في هذه البلدان . ونحن نرحب بأن الغالبية الكبرى من هذه البلدان الجزرية قد حققت استقلالها ، أو قطعت شوطا بعيدا في الحكم الذاتي . ويتحدث بعض هذه البلدان في هذه المنظمة بصوت جنوب المحيط الهادئ المميز .

ومن الطيب أن تحقيق المصير في جنوب المحيط الهادئ قد تحقق سليا . إلا أن العملية لم تكتمل بعد . اننا نرحب بالتقدم الذى حدث لتقرير المصير في اقليم ميكرونيسيا الواقع تحت الوصاية . كما نرحب ببرنامج الاصلاح الذى وضعتة الحكومة الفرنسية في نيوكاليدونيا ، واننا لندرجو ، مع الأعضاء الزملاء في محفل جنوب المحيط الهادئ ، أن يحرز تقدم سريع لبلوغ هدف

تقرير المصير لهذا الاقليم . اننا نشجع بنشاط التطور السياسي في أرض جزيرة توكيلاو الصغيرة .  
ولقد رحبنا بزيارات بعثات الأمم المتحدة لرصد تقدمها .  
ان الاقتصادات الهشة للجزر الصغيرة تثير مشاكل ضخمة بالنسبة لتقدمها . ومعايير  
الأمم المتحدة للدول الأقل نموا لا تعطي أهمية كافية لمشكلات صغر الحجم ، ونقص المصارف ،  
والعزلة الشديدة ، وهذه المشكلات عامة لكثير من هذه الدول الجزرية . وقد سعت نيوزيلندا  
الى المساعدة في التغلب على هذه المشكلات بتقليل الحواجز التجارية ، وتعزيز الاستثمارات  
الخاصة ، والمساعدة في تطوير الخدمات الملاحية الاقليمية . ورحبنا بزيادة تدخل الامم المتحدة  
في منطقة جنوب المحيط الهادئ . لكن هناك حاجة الى مزيد من المساعدة من الخارج . ولا ينبغي  
أن يعطل صغر حجم البلدان المستفيدة ، الوكالات الدولية المناسبة من المساهمة بصورة أكثر  
فعالية ما قامت به حتى الآن .

ان الاسماك هي أحد الموارد الهامة القليلة التي يمكن لبلدان جنوب المحيط الهادئ  
أن تصدرها . والجزء الأكثر أهمية من هذا المورد يتكون من الانواع الكثيرة المهجرة مثل التونة .  
ان اقامة منطقة اقتصادية مدها ٢٠٠ ميل بمقتضى معاهدة قانون البحار تتيح الفرصة لهذه  
البلدان الجزرية لكي تستغل هذه الموارد لمنفعتها . ولهذا السبب ، ضمن أسباب أخرى ، فان  
نيوزيلندا وبلدان المحيط الهادئ الاخرى تؤيد بقوة اتفاقية قانون البحار وتتطلع الى تنفيذها  
المبكر . وستواصل حكومة بلادي حث البلدان الصناعية الرئيسية على أن تقبل الاتفاقية وأن تنضم  
اليها . ان جميع بلدان المحيط الهادئ ، حساسة بطبيعة الحال لامكانية تلوث المحيط من  
حولها باغراق الفضلات النووية مثلا . كذلك ، فاننا ندعو بشدة الى الوقف الكامل لتجارب الأسلحة  
النووية ، وبصفة خاصة في المحيط الهادئ . وما يبعث على الأسف والقلق الكبيرين أن المفاوضات  
الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب قد توقفت فعليا .

ان نيوزيلندا وجيرانها في المحيط الهادئ ستواصل الضغط لابرام معاهدة حظر التجارب  
التي لن تزيل تهديدا بيئيا محتملا من محيطنا الخاص فحسب ، بل ستكون خطوة هامة نحو نزع  
السلح النووي ، الذي لم يشهد تقدما في السنة الماضية ويصبح أكثر الحاحا يوما بعد يوم .

السيد حمادى (العراق) : السيد الرئيس ، يسعدني أن أعرب لكم باسم وفد الجمهورية العراقية وباسمي عن أخلص التهاني لانتخابكم لرئاسة الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة وانني لعلني ثقة من أنكم ستديرون أعمال الدورة بما عرفتم به من الحكمة والدراية فأرجو لكم النجاح في أداء مهام منصبكم الرفيع ، واسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا البالغ للروح العالية التي أظهرتها الجمعية العامة في تعاونها مع السيد عصمت كنانسي الذي يسعدنا أنه كان موضع ثقة الجمعية الموقرة وتقديرها ما ساعد في نجاحه في أداء مسؤولياته على أفضل وجه في الدورة السادسة والثلاثين ، وأنتهز هذه الفرصة لأعبر عن أحر التهاني وأطيب التمنيات بالنجاح للسيد خافيير بيريز دي كوبيار لانتخابه أميناً عاماً للأمم المتحدة راجياً له التوفيق في أداء مهام منصبه الكبير ومواجهة الأحداث الدولية الجسيمة التي ستجابهه بما عرف عنه من دراية وصبر وحكمة .

يمر العالم اليوم بمرحلة دقيقة ومخيفة لم يسبق أن مر بها منذ الحرب العالمية الثانية ، ولا ريب في أن حدة الوضع الدولي وما يكمن فيه من عواقب وخيمة تتصاعد شدتها باستمرار بسبب زيادة تنافس القوى العظمى مما يهدد الأمن والسلام ويزعزع ثقة الشعوب وطموحها في تحقيق زيادة الانفراج والتعايش السلمي ، وبفعل هذه الظاهرة الخطيرة تتعرض دول العالم الثالث وبصورة خاصة الدول غير المنحازة الى اخطار المجابهة والآثار المدمرة التي تنجم عن حالات التوتر ومحاولات توسيع مراكز الاستقطاب بجر شعوب العالم الثالث لها وممارسة الضغط عليها لاستنزاف الطاقات المادية والبشرية التي يتطلبها أمن هذه الشعوب واستقرارها وتطورها .

ان مالا تريد القوى العظمى والدول الاستعمارية التسليم به هو أن الشعوب غير المنحازة ، التي شقت طريقها الى الحرية والسيادة عبر عشرات السنين من النضال والعزم على تجسيدها ارادتها في نيل الاستقلال التام وامتلاك الارادة الحرة ، مصمة على الابتعاد عن التكتلات العسكرية الداخلة في اطار الصراع الدولي وتجنب الانجراف في تيارات مراكز الاستقطاب ، لذلك فلا عجب ان يظل الصراع قائماً بين حركة عدم الانحياز وبين الاستعمار بما فيه الصهيونية .

ان العراق كدولة غير منحازة ، يدعم السياسة الاستقلالية للدولة حيثما وجسدت ، ويؤيد أن تنصرت كل دولة على أساس المبادئ الأساسية للأمم المتحدة وعلى أساس مصالحها الوطنية المشروعة المنسجمة مع تلك المبادئ ، بغض النظر عما تتطلبه سياسة المعسكرات ومقتضيات الحرب الباردة ، حفاظا على أمن العالم وتشجيعا لميول التقدم والحرية والاستقلال السياسي والاقتصادى ، ولاشاعة مبادئ العدل والمساواة بين جميع الدول ، بغض النظر عن الحجم والانتماء لهذا المعسكر أو ذاك ، وبغض النظر عن جميع اعتبارات القوة .

ان العراق يتمسك بمبادئ عدم الانحياز ، ويحرص على تطوير حركتها واستمرارها وسلامة العلاقة بين أعضائها وتعميق دورها الفاعل في العلاقات الدولية . وهو أيضا مصمم على وضع هذه المبادئ موضع التنفيذ ، ضمانا لتحقيق الأمن والعدل والرفاه الاقتصادى . ولذلك بادر قبل أكثر من عشر سنوات ، الى الدعوة لاستضافة مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة في بغداد . وكانت هذه المبادئ ذاتها هي التي حدثت بالعراق ألا يصير على عقد المؤتمر السابع في مكانه وزمانه المحددين ، على الرغم من قيام العراق بالتحضير المتقن له واعداد البيانات والوثائق وكل المتطلبات الادارية والفنية التي تكفل أقصى درجات النجاح له . وكان العراق قد عمد قبل وقت مبكر الى توجيه الدعوات لجميع رؤساء دول أو حكومات الحركة ، وتلقى اجابات بالقبول من الأغلبية العظمى منهم . وبذلك يكون قد أوفى بكامل التزاماته تجاه الحركة ومؤتمر القمة السابع .

ان ما ينبغي تأكيده في هذا المقام ، هو أن العراق لم يكن منذ البداية يبغى من وراء استضافة المؤتمر السابع لقمة عدم الانحياز ، مكسبا دعائيا أو اعتبارا ذاتيا ، وانما اعتبر المبادرة تأكيدا لسمعته الدولية وليس بديلا عنها ، ونظر للأمر بمنظار الشعور بالمسؤولية والحرص على واقع الحركة ومستقبلها ، لانه يتخذ من مبادئ عدم الانحياز عنصرا جوهريا في سياسته الخارجية ، ويثنى بأن قوته من قوتها وكرامته من كرامتها .

ولنا نعتز بواجبنا ازاء الحركة ، ونحرص على مستقبلها وزيادة قدرتها على مجابهة الأحداث العالمية ، وتحاشيا لوقوع ثغرات بين صفوف الأعضاء ، أعلننا عن عدم الاصرار على عقد المؤتمر السابع لقمة البلدان غير المنحازة في بلادنا ، لاننا أدركنا أن بعض أوساط الحركة يدافع من حسن النية أو غيرها ، أخذت مأخذ الجد ابتزاز ايران وتشويشها . ولاشك في أن التصرفات الايرانية أن تدل على شيء فانما تدل بالتأكيد على قصر نظر الحاكمين في ايران وجهلهم بأهمية حركة البلدان غير المنحازة وعدم ايمانهم بها . ولا يستبعد أن يكون رائدهم تقويض الحركة وإضعافها وتقليص دورها كقوة فاعلة في العلاقات الدولية ، وذلك باتباع اسلوب الابتزاز والتهديد وتشجيع أعداء الحركة على الانتقاص من أهميتها .

ان حركة عدم الانحياز تعتبر القضية الفلسطينية قضيتها ، وتتعهد بدعم نضال الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الوطنية الثابتة ، وتؤكد ان ذلك النضال يشكل جزءا من مسؤوليات الدول غير المنحازة . وثابت ان القضية الفلسطينية هي في الأصل المشكلة الأساس في الشرق الأوسط ، وجوهر الصراع العربي - الصهيوني ، وما لم يتسن الوصول الى حل عادل وشامل ودائم لها يقبل به الشعب الفلسطيني ويلبي طموحه الوطني ، فلا يمكن تحقيق السلام في المنطقة ولن تنتهي حالة النزاع المستمر فيها وانعكاساته الدائمة على الأمن والسلام العالميين . وليكن معلوما ان القوة مهما اشتدت وطأتها فانها لن تززع الشعور الوطني ، ولن تخمد الحس الثوري لدى الشعوب . لذلك ومن أجل تحقيق السلام الفعلي في المنطقة ، ينبغي انسحاب الكيان الصهيوني غير المشروط من كامل الأرض العربية المحتلة ، واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف لابناء الشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقهم في العودة الى وطنهم فلسطين ، واستعادة ممتلكاتهم وحقهم في تقرير المصير ، وإقامة دولتهم المستقلة ذات السيادة الكاملة ، والاعتراف بمدينة القدس كجزء من الأرض الفلسطينية المحتلة ووجوب انسحاب الكيان الصهيوني منها والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وتمكينها



من ممارسة حقها في الاشتراك في المؤتمرات والنشاطات الخاصة بالقضية الفلسطينية كإفسة ، على قدم المساواة والتكافؤ مع جميع الأطراف المعنية . وكذلك يجب إزالة المستوطنات الصهيونية ، والتوقف عن الاستمرار في إقامتها على الأرض العربية ، والامتناع عن صادرة الأرض العربية .

لقد كانت آخر صورة من صور العدوان الوحشي للقوات العسكرية للكيان الصهيوني ، شن حرب الإبادة الجماعية على منظمة التحرير الفلسطينية واللاجئين الفقراء المشردين في المخيمات في أنحاء مختلفة من لبنان ، منذ الأسبوع الأول من حزيران / يونيو الماضي وحتى الأسبوع الأخير من آب / أغسطس . وقامت بمذبحة لا مثيل لها في التاريخ المعاصر . وأنزلت تلك القوات العنصرية الحاكمة الدمار في جميع مدن وقرى لبنان الجنوبي ، وأراقت دماء عشرات الألوف من الأبرياء من الفلسطينيين واللبنانيين الذين دفنوا تحت الأنقاض بشكل مقابر جماعية ، وأنزلت الخراب والدمار في ذلك الجزء من لبنان ، الدولة المستقلة والمحايدة التي هي من الدول المؤسسة للأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز . ووجهت قوى العدوان والصهيوني حمم سلاحها من الأرض والجو والبحر ضد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، وذبحت الأطفال والنساء والشيوخ المعزل ، واطلقت المزارع وهدت العمارات والمنازل ، وواصلت اقتراى جرائمها في بيروت الغربية وضواحيها ، وكشفت عن الحقد الدفين الى حد قطع الماء والدواء والغذاء وتيار الكهرباء عن أهلها ، وصوت نحوهم المدافع الثقيلة ، وواصلت القصف الجوى والبحرى عديدة لساعات طويلة كل يوم . وكان الكثير من القنابل والصواريخ يتساقط عشوائيا على الأحياء السكنية والمنشآت المدنية ، فبلغت بذلك الخسائر بالأرواح الألوف ، وبلغ التدمير في الممتلكات ما لا يمكن حصره الا بعد وقت طويل .

ولم تكف قوات الغزو البربرى بالابادة الجماعية والأعمال الوحشية في جميع أنحاء لبنان . فقد قامت بمذبحة في بيروت في ١٦ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، التي أبيد فيها ما يزيد على ثلاثة آلاف من العزل منهم لمجرد كونهم فلسطينيين . فأثارت بهذه المجزرة العنصرية سخط العالم كله ، حتى أصدقتها التطيدين . ان ما حدث في مخيمي صبرا وشاتيلا ما هو الا وصمة عار في تاريخ البشرية يستحيل نسيانها . والمجتمع الدولي مطالب خلال هيئاته الدولية في الأمم المتحدة باتخاذ الاجراءات الكفيلة والراذعة في ادانة أفعال وممارسات الكيان الصهيونى ، بصورة قطعية ، وفرض العقوبات الضرورية التي تتناسب مع فظاعة أعماله ، والنظر جديا في عدم شرعية وجوده عضوا في منظمنا الدولية هذه ، حيث ان وجوده يعتبر تحديا لميثاق الأمم المتحدة ولكل القيم الانسانية .

لقد أعلن وزير الخارجية الصهيوني بتاريخ ٦ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ أن حكومته تشترط لسحب قواتها من جنوب لبنان وانهاء احتلالها العسكرى للمنطقة قبول لبنان توقيع معاهدة سلام مع الكيان الصهيوني ، وقال ان منطقة لبنان الجنوبي تتطلب ادخال ترتيبات معينة ، لضمان أمن دولة اسرائيل ، على حد قوله بينما أعلن وزير الدفاع الصهيوني أن قوات الغزو ستظل مرابطة في جنوب لبنان مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة . اننا نعتقد ان هذا الاشرط والتصميم يدلان على عزم الكيان الصهيوني على المضي في تطبيق مخططه في التوسع لضم أجزاء من لبنان الجنوبي ، بما فيها السيطرة على نهر الليطاني ومصادر المياه المختلفة كخطوة أخرى نحو تحقيق الأطماع الصهيونية الهادفة لاقامة دولة اسرائيل الكبرى . لذلك وازاء هذا الوضع الخطير نعتقد بأن على الأمم المتحدة أن ترقى الى مستوى مسؤولياتها وتقف بحزم الى جانب لبنان ، والدولة الحرة المستقلة ذات السيادة التامة والعضو المؤسس للأمم المتحدة وحمل الكيان

الصهيوني على الانسحاب فوراً و دون شروط الى ما وراء الحدود اللبنانية . كما يتعين بصورة خاصة على مجلس الأمن الدولي اتخاذ الموقف المناسب لازالة العدوان عن لبنان اذا ما رفض الكيان الصهيوني الجلاء الفوري وغير المشروط عن الأراضي اللبنانية . ويرأينا أن الموقف المناسب الذى ينبغي أن يضطلع به مجلس الأمن هو فرض العقوبات الرادعة على الكيان الصهيوني ، وفي مقدمة تلك العقوبات تعليق عضويته في المنظمة الدولية وفرض الحظر الشامل عليه . وهذا يستدعي بطبيعة الحال ، ان تبدى الولايات المتحدة جدية في ممارسة مسؤولياتها بصفتها قوة عظمى ، تزعم لنفسها الاهتمام بقضايا الأمن والسلام ، وتدعي الحرص على سمعة الأمم المتحدة . لقد آن الأوان أن تدرك الادارة الأمريكية أن السياسة التي تتبعها ازاء الصراع العربي الصهيوني لا تخدم مصالح الشعب الأمريكي بل تتناقض مع التقاليد التي عرت بها ، الأمر الذى يتطلب من الحكومة الأمريكية الوقوف الى جانب العدل والانصاف والتحلي بالشجاعة والارادة السياسية بعيداً عن ضغوط الاقلية الصهيونية .

لا يقتصر خطر الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط على شن العدوان في المكان والزمان اللذين يختارهما لتحقيق أطماعه التوسعية الاستعمارية ، وتعريض السلام في المنطقة وعرقلة برامج التنمية اللازمة لنهضة الشعب العربي وتطوره الاقتصادى والاجتماعي ، بل يتعداه الى خطر مواصلة العمل المكثف في تطوير البرنامج النووى الصهيوني للأغراض العسكرية والتهديد باستخدامه ضد الأقطار العربية . ولم يعد سرا أن الكيان الصهيوني أصبح الآن يملك عدداً غير قليل من القنابل والأسلحة النووية والوسائل اللازمة لحطها وتصويبها نحو أية جهة في الوطن العربي . ولعل ما يؤسف له أن أياً من الدول العظمى لم تعرها اهتماماً جدياً لهذا الخطر المحدق بمنطقة الشرق الأوسط وما يجاورها . كما أنها لم تحفل بعدم انضمام الكيان الصهيوني لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا الالتزام بضوابطها ورفض السماح

للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام باجراء ٤٠ التفتيش على المفاعلات والبرامج النووية  
الصهيونية ، الأمر الذى يشجع الصهاينة على تصعيد عدوانهم على الأمة العربية وتطويره  
لاسيما انهم تعلموا من تجاربهم المتكررة أن أى عدوان يقومون به سوف يردون اكرثا جاد من  
أغلب الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الامريكية ، ولن يتخذ ضد عدوانها أى اجراء  
زجرى أو عطي مهما كانت أبعاده ومهما نجم عنه من جرائم الابادة البشرية .  
ان خير ما يمكن التدليل به على تعمد عدد من الدول الكبرى في التستر على أعمال  
العدوان الصهيوني المتكررة وعدم تحمل تلك الدول لمسؤولياتها هو قيام الطائرات الصهيونية  
التي هي من صنع امريكي بالفارة على المنشآت النووية العراقية في ٧ حزيران /يونيو ١٩٨١  
على الرغم من أن تلك المنشآت ، كما تشهد الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، هي للأغراض  
السلمية البحتة ، وانها كانت تخضع للرقابة الدولية بانتظام .

ان العراق متمسك بقوة بمبادئ الميثاق فسي نبدأ سياسة استعمال القوة وفرض المنازعات الدولية بالطرق السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . ورغم أن العراق سعى جاهدا الى اقامة علاقات طيبة مع ايران بعد سقوط نظام الشاه الا أن جميع محاولاتنا ذهبت عبثا في اقناع حكام ايران بالعدول عن الاستفزاز والاعتداء والتدخل في شؤوننا الداخلية والقيام بتنفيذ التزاماتهم الدولية ازاء العراق ولقد بقي ذلك نهجنا ازاء ايران رغم مبادرتهم بارتكاب العدوان المسلح على العراق فـ في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، ان أكد رئيس الجمهورية العراقية السيد صدام حسين منذ ذلك التاريخ بأننا نطمح الى اقامة علاقات حسن جوار مع البلدان المجاورة ، ومنها ايران بالذات ، وبأن العراق ليست لديه أطماع في الأراضي الايرانية وليس في نيته شن الحرب عليها ، أو توسيع دائرة الصراع فيها خارج نطاق الدفاع عن حقوقنا وسيادتنا . بيد أن العدوان الايراني المسلح علينا استمر بحدة حتى الآن ورفض النظام الايراني التعاون البناء مع جميع المساعي الدولية الرامية الى تسوية النزاع ، فضلا عن رفضه لجميع العبادات السلمية التي أعلنها العراق للتوصل الى حل عادل ومشرف . لقد آثر حكام ايران مواصلة العدوان ، وليس ثمة تفسير لذلك سوى الرغبة في التوسع على حساب بلادنا كمرحلة أولى تعقبها مرحلة اجتياح ايراني لأقطار الخليج العربي ، بما فيها المملكة العربية السعودية ، بهدف التوسع الاستعماري وترسيخ الرجعية والعودة بمنطقتنا الى عصور التخلف القائمة على اشاعة العنصرية والتعصب المذهبي .

لقد عرضت مبادرتنا من أجل السلام مع ايران أثناء الجلسة التي عقدها مجلس الأمن فـ في ١٢ تموز/يوليه الماضي والتي تم فيها تبني القرار ٥١٤ ، الذي بارك العراق ورفضته ايران . ومن المعلوم أن النظام الايراني قام ليلة تبني ذلك القرار ولغاية ٣٠ تموز/يوليه بسلسلة من أعمال العدوان المسلح الواسعة على الاقليم العراقي شرق البصرة ، والتي عرضنا تفاصيلها في الوثيقة (A/37/428) . والجدير بالذكر أن البلاد العربية قد أعربت عن موقف موحد مؤيد للعراق في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في فاس في مطلع أيلول/سبتمبر الماضي بعد أن تكشفت لها نوايا النظام الايراني التوسعية بصورة عملية . فـ اتخذ المؤتمر قرارا واضحا وحاسما بوقوف الأقطار العربية بجانب العراق وتضامنها معه واستعدادها لتنفيذ معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ، الأمر الذي يضع المنطقة بأسرها في وضع جديد

وخطير اذا ما تمادى النظام الايراني في موقفه . وهو أمر نلقت اليه نظر الرأى العام الدولي لما ينطوى عليه من خطورة أسبابها واضحة . ان مسؤولية النتائج المترتبة على اصطدام ايران بمجموع الدول العربية تتحملها ايران نفسها بكاملها .

فيما تبذل الأمم المتحدة مساعيها لفض النزاع وايقاف القتال التي تعلق الشعوب المحبة للسلام الآمال عليها يعتمد النظام الايراني الى شن عدوان جديد على القاطع الأوسط من العراق . فقد قام الايرانيون بشن أربع هجمات واسعة النطاق منذ صباح ( تشرين الأول / اكتوبر . وقد تناول مجلس الأمن هذا الوضع بالبحث يوم ٤ العاظمي وتبنى بالاجماع قراره ٥٢٢ ( ١٩٨٢ ) الذى أكد قراره السابقين وحث مجدداً ايران على الالتزام ببعادئ الأمم المتحدة في تسوية النزاع بالطرق السلمية والحد و على نهج العراق في التعاون مع المجلس .

ان وفد بلادى سيعرض تفصيلا للجمعية العامة مبادرات العراق السلمية بشأن التوصل الى حل عادل ومشرف للنزاع مع ايران عند بحث البند ١٣٤ المعنون : " الآثار المترتبة على اطالة النزاع المسلح بين ايران والعراق " .

ان ما أود أن أقوله الآن هو أن العراق قد أثبت بما فيه الكفاية حسن نواياه ورغبته المخلصة في استتباب الأمن والسلام في منطقتنا ، التي تتميز بأهميتها الحساسة لاستتباب السلم والأمن الدوليين . ان رفض حكام ايران لجميع مساعي السلام يؤكد عدم الشعور بالمسؤولية ازاء الأمن والاستقرار في المنطقة مما يؤدي الى مضاعفة حالة الاضطراب والتوتر فيها . وذلك بلاشك يجر الى تصعيد حدة الصراع الدولي وتهديد الأمن والسلام الدولي . كما أود أن أؤكد بأن استمرار ايران بالتعنن ورفض نداء السلم والاستمرار بالعدوان سيجعل العراق مضطرا الى درء ذلك العدوان بكل الوسائل المتاحة له وهو واجب مشروع للدفاع عن النفس . وفي الوقت ذاته نعتقد بأن النزاع العراقي الايراني جدير بأقصى اهتمام الجمعية العامة وعنايتها لأنه يشكل امتحانا لارادتها وقوة ميثاقها ، وبالتالي فان أى نجاح في هذا السعى يضاعف من فرص السلام ويمنع تدهور الموقف في تلك المنطقة الحساسة والخطرة من مناطق العالم . مازالت الجرائم العنصرية بما فيها الصهيونية والفصل العنصرى والنظريات السياسية القائمة على التمييز العنصرى تمارس في أجزاء عديدة من العالم ، على الرغم من أنها تشكل خرقا لميثاق الأمم المتحدة

ومبادئ عدم الانحياز والاعلان العالمي لحقوق الانسان . ومع أن عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى قد أوشك على الانتهاء وتمخضت عنه نتائج ايجابية ، فان شمة أنظمة مازالت ترفض الانضمام الى الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها ، وفي طليعتها النظام الصهيونى ونظام الأقلية العنصرية فى جنوب افريقيا ، الأمر الذى يستوجب اتباع الجدية ضدهما وتشديد ادانتهم لتتمكين شعبي جنوب افريقيا وناميبيا وجميع حركات التحرر فى افريقيا وأمريكا اللاتينية من تحقيق أمانها فى الحرية والاستقلال وتقرير المصير .

ومن المفيد التذكير بانتهاك نظام جنوب افريقيا العنصرى الرجمعى جميع القيم ومواقفه العدائية، التي كان آخرها إحباط مهمة اجتماع جنيف ، الذى عقد لتنفيذ مشروع الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . ولا يفوتنا أن نشير الى نتائج المؤتمر الدولى لفرض العقوبات على جنوب افريقيا ، الذى عقد في باريس سنة ١٩٨١ والاشادة بقراراته الرافضة للمفاهيم العنصرية انسجاما مع ميثاق الأمم المتحدة .

ونستري الانتباه الى أن عددا من الدول الغربية والكيان الصهيونى قاطعت ذلك المؤتمر الانساني . وبينما تحت الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على سائدة قرار الجمعية العامة ١٧٢/٣٦ الداعي الى فرض العقوبات الشاملة والظزمة على النظام العنصرى في بريتوريا بموجب الفصل السابع من الميثاق ، يواصل ذلك البعض من الدول الغربية والكيان الصهيونى اتخاذ المواقف السلبية، مما يؤكد التواطؤ مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا والتعامل معه في المجالات الاقتصادية والتجارية والدبلوماسية والعسكرية ، وكذلك تطوير العمل المشترك وتنسيقه معه في المجالات النووية ونتاج اليورانيوم المخصب . ويديهي أن سلوكية هذا البعض من الدول الغربية والكيان الصهيونى تشكل خرقا فادحا لقرار مجلس الأمن رقم ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) ولمجموعة قرارات الجمعية العامة ، وتشجيعا للنظام العنصرى في بريتوريا على الاستمرار في سياسته العدوانية ضد شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا ، وعدم احترام أى اجراء تجمع عليه الأكثرية الساحقة في الأمم المتحدة .

ولا تقتصر ممارسات نظام الأقلية العنصرية في بريتوريا ضد شعوب ناميبيا وجنوب افريقيا بل تتعداها الى افتعال الأزمات والظروف وتسخير الموتزة لشن العدوان المسلح على الكثير من الدول الافريقية المستقلة والسالمة، وبصورة خاصة ضد أنغولا وزامبيا وزمبابوى وليسوتو وسوازيلاند وسيشيل . فضلا عما ينطوى عليه هذا العدوان من انتهاكات لأمن المنطقة وسيادتها ، ينجم عنه أيضا مقتل الكثير من المواطنين العزل ونفرا الفلاحين وتدبير ساكنهم ومزارعهم .



اننا نناشد المجتمع الدولي ، بصورة خاصة الدول الغربية الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن ، بعدم الوقوف عثرة أمام الساعي الرامية لوضع حد لعدوان الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا ، وذلك من خلال فرض العقوبات المشروعة ضده بموجب الفصل السابع من الميثاق .

ان الوضع الاقتصادي العالمي يمر بمرحلة في غاية الخطورة ، ويشكل عبئا كبيرا على الدول النامية ، بصورة خاصة . وتتضح هذه الأوضاع في انخفاض النشاط والنمو الاقتصادي والعجز المتزايد في موازين المدفوعات للدول النامية ، وانخفاض أسعار السلع المصدرة منها ، وارتفاع أرقام البطالة ، والتضخم المالي ، والآثار السلبية الناجمة عن نسب الفوائد العالية في الأسواق العالمية على الديون الخارجية للدول النامية ، وتدني تدفق المساعدات متعددة الأطراف ضمن شروط ملائمة ، وتضاؤل تزويد المواد الغذائية ، وشدة حواجز الحماية التي تفرضها الدول الصناعية بوجه صادرات الدول النامية ، والشروط القاسية وغير الملائمة لنقل التقنية لها ، والتحكم المتعمد في أسعار المواد الأولية بما له من آثار سلبية على أسعار التبادل التجاري للدول النامية ، والتطبيق المتجدد لمفاهيم غير مسؤولة كالتدريجية والانتقائية والتمييزية المتبعة من قبل الدول الصناعية في معاملاتها التجارية مع الدول النامية . فكان من شأن كل هذه الأمور عرقلة جهود الدول النامية الهادفة لضمان نموها الاقتصادي وتسديد فوائد ديونها الخارجية وتلبية حاجاتها من الاستيرادات الأساسية .

لقد حاولت الدول النامية ، بكل جدية واخلاص ، أن تقيم حوارا بناءً مع الدول الصناعية من أجل إعادة تركيب الاقتصاد العالمي على أسس عادلة ومتكافئة . غير أن هذه الجهود والمبادرات لم تلق استجابة من جانب الدول الصناعية ، بل على العكس ، فقد قام بعض هذه الدول بمعارضة أي عمل دولي يهدف الى تحسين الوضع الاقتصادي العالمي . ومن بين الأمور الحيوية التي دعت لها الدول النامية كان موضوع بدء المفاوضات العالمية الشاملة في إطار الأمم المتحدة . ومنذ الدورة الخاصة الحادية عشرة التي عقدت عام ١٩٨٠ ، فان العنقات مازالت قائمة أمام الشروع بهذه المفاوضات المهمة . لذلك فان العراق وسائر الدول النامية تؤيد الدعوة للبدء في هذه المفاوضات في أقرب فرصة وتناشد الدول التي وقفت ضد بدئها أن تعيد النظر في مواقفها خدمة للمصلحة المشتركة .

ان مجموعة ال ٧٧ قد تقدمت باقتراحات بناءة ومعتدلة خلال هذا العام، في محاولات للتوصل الى حل لسألة الهدم بالمفاوضات . غير أن هذه الجادة لم تلق الاستجابة الكافية من بعض الدول الصناعية .

لقد أصبحت مشاكل الديون والسيولة النقدية، التي تواجه الدول النامية حالياً، من الأمور الخطيرة والمطحة، مما يستوجب ايجاد الحل الشامل لها . ونعتقد بأن مسؤولية كبيرة تقع على الدول الصناعية في هذا الشأن . وكان الاجتماع السنوى الأخير للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد وضع توصية ببعض الاجراءات التي من شأنها تخفيض العبء المالي عن الدول النامية . غير أن تلك الاجراءات لا تذهب بعيداً في حل جوهر المشكلة، التي هي بالأساس ناجمة عن عدم مواكبة النظام النقدي العالمي القائم للتطورات التي حصلت منذ الحرب العالمية الثانية . فضلاً عن أن هذه الاجراءات كانت بمثابة رد فعل مجرد للأزمة التي تفاقمت فبلغت درجة كبيرة لا يصح السكوت عنها ولا تمثل اصلاحاً بالمعنى الحقيقي .

ان العراق كان في مقدمة الدول التي شخّصت طبيعة المشاكل الاقتصادية التي تواجه العالم . وبناءً على هذا الأساس اقترح السيد رئيس الجمهورية العراقية انشاء صندوق عالمي طويل الأجل لمساعدة الدول النامية وتمكينها من مواجهة آثار التضخم المصدر لها من الدول الصناعية وارتفاع أسعار استيراداتها النفطية . وكان هذا المشروع الحيوي، الذي لقي تأييداً من مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة المعقود في هافانا عام ١٩٧٩، قد نوقش باستفاضة من قبل مجموعة خبراء دول الـ ٧٧ في اجتماعهم الذي عقد في بغداد خلال شهر آذار/مارس ١٩٨٢، حيث وضعت المعالم الرئيسية للصندوق، ثم أقرها اجتماع لجنة التنسيق والمتابعة لمجموعة الـ ٧٧ المنعقد في مانبلا خلال آب/أغسطس من هذا العام أيضاً، حيث تقرّر فيه أن يكون المشروع العراقي لانشاء الصندوق من بين المواضيع المطروحة أمام المفاوضات العالمية . ونحن نأمل أن تقوم الدول الصناعية بدراسة هذا المشروع دراسة جدية بغية اخراجه الى حيز التنفيذ .

من الثابت أن التعاون الاقتصادي بين الدول النامية قد زاد أهمية في الآونة الأخيرة وأن العراق كدولة نامية يعتبر هذا الموضوع ركناً أساسياً في سياسته الخارجية . والعراق الذي يسهم في العديد من الصناديق الاقليمية والدولية يسهم أيضاً، عن طريق الاتفاقات الثنائية، بما يضاعف في تعميق هذا التعاون وتعزيزه . وأودّ أن أشير الى أن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في كاراكاس عام ١٩٨١ كان قد أقر برنامجاً كاملاً لهذا التعاون، وأن الدول النامية بصدور تنفيذه .

اننا نهيب بكل الدول الصناعية والمؤسسات الدولية أن تتخذ كل ما في وسعها من الاجراءات التي تكفل تقديم المساعدة للدول النامية ومضاعفتها لضمان نجاح هذا التعاون، ولا بد لنا أن نؤكد هنا بأن توسيع التعاون الاقتصادي في الدول النامية لا يلغي مسؤولية الدول الصناعية تجاه الدول النامية .

السيد ستريت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) . باسم حكومة استراليا

أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة، ويسعدني بوجه خاص

أيضا أن أشيد بالأمين العام الذي أبدى قدرا كبيرا من سعة الخيال والنزاهة في السنة الأولى من ولايته .

ولا يمكن لأحد أن يتجاهل الجو القائم الذي يخيم على هذه الجمعية عند معالجتها للمسائل الحرجة في هذا الوقت، لا سيما الأحداث المفزعة التي وقعت في لبنان قبل ثلاثة أسابيع . وحتى في عالم اعتاد على أعمال العنف ، فإن مذابح بيروت قد أصابتنا جميعا بالذهول والصدمة . وان السخط ، مهما عبر عنه بقوة ، ومهما كان الشعور به بعمق ، يبدو قاصرا لدى الأبرياء العزل الذين كتب تاريخهم التعس بأحرف من الدماء والدموع . وتشاطر استراليا المتحضرين من النساء والرجال في كل مكان الرأي بضرورة اجراء تحقيق كامل ومستقل في هذه الأحداث المرؤعة ، وترحب باجراء هذا التحقيق .

وخارج بيروت ، مع ذلك ، توجد مأساة أوسع نطاقا تتمثل في نزاع الشرق الأوسط الذي ما فتئ قائما منذ أكثر من ثلاثين سنة ، هذا النزاع الذي ما زال مستعصيا على الحل بصورة لا يمكن تبريرها ، ويلقي ظللا قائمة على مستقبل المنطقة . وربما يمكن للمرء أن يأمل في أن أحداث بيروت ستصدم مزيدا من البلدان وتجعلها تدرك الحاجة الى تحقيق تسوية شاملة . وما فتئت استراليا تعي بعمق المعاناة الطويلة للشعب اليهودي وحقه في وطن . ونحن نفهم اهتمام اسرائيل بأن تتمكن من العيش في سلم دون التعرض لهجمات الارهابيين . ان الاعتراف بحق اسرائيل في أن تعيش في سلم يمكن ، مع ذلك ، أن يحسم جانبا واحدا من مشكلة الشرق الأوسط .

ويجب على اسرائيل أيضا أن تعترف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين ، وهي حقوق ينبغي أن تتضمن وطنا للفلسطينيين الى جانب اسرائيل . ان اسرائيل ، أكثر من غيرها من الأمم ، ينبغي أن تفهم أهمية الوطن القومي لشعب شنت .

وما يتسم بأهمية ماثلة ضرورة التحرك من الجانب العربي . واننا ندرك أن المقترحات الصادرة عن دول جامعة الدول العربية في فاس تضمنت اعترافا ضمينا باسرائيل ، حيث تدعو مجلس الأمن الى ضمان السلم فيما بين جميع دول المنطقة . ولكن لماذا لا يتحول الاعتراف

الضميني الى اعتراف صريح ؟ وينبغي أن تقبل جميع الأمم العربية بوضوح ما قبلته مصر وحدها حتى الآن ، وهو أن لاسرائيل الحق في أن تعيش في سلم وأمن داخل حدود ثابتة . وهكذا ، فإن المشكلة لها جانبان ، وهي ستحتاج الى شجاعة وسعة خيال من كلا الجانبين لمعالجتها . ومخلاف ذلك لن يحل السلم في الشرق الأوسط ، ودون السلم سيظل الشرق الأوسط خطرا يهدد السلم العالمي .

ان الشرق الأوسط يعتبر منطقة واحدة من مناطق النزاع . ويبدو أن الأزمات تنشأ في مناطق أخرى بتواتر مفرغ . ومن الواضح الجلي أن الأجهزة الدولية التي طورت هنا في نيويورك لاحتواء المنازعات وتسويتها لم تعمل على النحو الواجب . والحقيقة أن بعض الدول الأعضاء ، ومن بينها استراليا ، تعيّن عليها أن تخرج على اطار الأمم المتحدة لالتماس ترتيبات بدلية لحفظ السلم .

ومن الأمثلة على ذلك القوات المتعددة الجنسيات، التي تشترك فيها استراليا ، والقوات الدولية المتواجدة حاليا في لبنان .

وفي تقرير اتسم بالصراحة غير المألوفة عن حالة الأمم المتحدة، فإن الأمين العام، قد بيّن هذا العام أوجه القلق التي تساور الكثيرين من بشأن مواطن الضعف الحالية في المنظمة . ونحن نحییه على القيام بذلك . ان سجل الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة يدعو الى الانقباض . وكما لاحظ الأمين العام، فاننا نقرب بصورة خطيرة من اندلاع فوضى دولية جديدة .

ان مجلس الأمن ، وهو الجهاز الأساسي المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين يجد أن قراراته تحظى بتجاهل منتظم . وأحكام الميثاق التي تتناول العمل الجماعي من أجل السلم والأمن قد أصبحت غير فعالة . وفي أحيان كثيرة تعمدت الدول الأعضاء تجنب عرض مشاكل معينة على مجلس الأمن ، أو أن تعرضها في وقت متأخر حتى لا يكون للمجلس أي أثر فعال . وما يدعو للأسف الكثير من الدول أن قرارات مجلس الأمن لا تلقى صدى على الاطلاق . وما ينطبق على مجلس الأمن ينطبق بدرجة أكبر على الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة الأخرى . كل هذا ، كما لاحظ بحق الأمين العام ، يشكل أزمة في النهج المتعدد الأطراف لحسم المشاكل العالمية ، ويشكل أزمة ثقة في الأمم المتحدة نفسها . ولكن ، يجب ألا نشعر

بالوجمل المبالغ فيه ازاء المشاكل ، ان آثارها يمكن التخفيف من حدتها ان لم يكن من الممكن التغلب عليها . ولقد اقترح الأمين العام نفسه عددا من التدابير التي يمكن أن تحسّن الحالة . وعلاوة على ذلك ، فان بعض مقترحاته يمكن تحقيقها فوراً . وينطبق هذا ، على سبيل المثال ، على اهتمامه بضرورة الاستخدام المنتظم لمجلس الأمن . ومن الواضح أن للأمين العام دورا في هذا في حدود أحكام المادة ٩٩ من الميثاق ، ان يمكنه استرعاء اهتمام مجلس الأمن الى الحالات التي تنطوي على احتمالات خطيرة . وينبغي للمجلس نفسه أن يكون قادرا على الحركة بسرعة أكبر لمعالجة النزاع ، وكما يقول الأمين العام ، دون انتظار قيام الأطراف المعنية مباشرة باسترعاء اهتمامه الى النزاع . ويمكن للمجلس والأمين العام بالعمل معا أن يسهما بقسط وافر في اخماد جذوة المنازعات المتوهجة ، وذلك ، على سبيل المثال ، بالارسال المبكر لبعثات تقصي الحقائق وبعثات المساعي الحميدة .

ان هذه التدابير يمكن أن تشكل جهازا دبلوماسيا للانداز المبكر يستهدف تحديد وعزل المنازعات قبل أن تتحول الى نزاع مسلح .

ولقد قطع الأمين العام شوطا أبعد من ذلك ، فقد حث على ضرورة تحسين أحكام الأمن الجماعي في الميثاق المنصوص عليها في الفصل السابع . وقد اقترح على وجه التحديد - وتأييده استراليا في ذلك - أن تستخدم الدول الأعضاء نفوذها الجماعي لضمان الاحترام لقرارات مجلس الأمن . وفي حالة مثالية ، فان أوامر مجلس الأمن لحفظ السلم يمكن أن تستند الى ضمانات العمل الجماعي ، بما في ذلك ضمانات من جانب الأعضاء الدائمين لتأمين التقيد بكل قرارات المجلس .

واننا ندرك بأن هذه الأفكار البناءة التي قدمها الأمين العام ستكون موضع تدقيق مستفيض . وهي تفترض سبقا ، كما قال ، وجود نذر يسير على الأقل من التعاون فيما بين الأعضاء الدائمين . وانعدام هذا التعاون في الماضي هو الذي أحبط في كثير من الأحيان أعمال المجلس . بيد أن بعضا من هذا التطور ، على الأساس الذي أوضحه الأمين العام ، ضروري اذا أردنا وقف التدهور الحالي .

لم يكن السجل في الآونة الأخيرة سيئا جدا . بل ينبغي أن نتذكر وتأمل بعض المنجزات الهامة للأمم المتحدة ، ومن الأمثلة الملحوظة عليها انهاء الاستعمار . لقد أتاحت المنظمة للعديد من الشعوب أن تنال الاستقلال وأن تسهم بقسطها في المجتمع الدولي . ولا يوجد اليوم سوى حالات قليلة جدا لم تمارس فيها الشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي حقها في تقرير المصير . فلا تزال ناميبيا مدرجة في جدول أعمالنا . ويعكس الأمين العام في تقريره السنوي احساسا بالتفاؤل الذي يشوبه الحذر بشأن ناميبيا . ونأمل أن يكون هذا التفاؤل في محله . ومن الواضح أن حلا سلميا لهذه المشكلة المزمنة سيمثل انجازا كبيرا جدا . واذ تم التوصل الى هذا الحل ، فسيكون ذلك بفضل الجهود الكؤوبة التي تبذلها مجموعة الاتصال ودول المواجهة . ولا تزال استراليا تقف على أهبة الاستعداد للمساهمة بوحدة للمهندسة وللمقر تتألف من حوالي ٣٠٠ رجل لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في المرحلة الانتقالية للمساعدة في الاشراف على عملية الاستقلال ومراقبتها .

وليس انهاء الاستعمار هو المجال الوحيد الذي حققت فيه الأمم المتحدة نجاحا . لقد حققت الأمم المتحدة ، ولا تزال تحقق ، نجاحا كبيرا في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتقنية ، الى درجة أننا ننظر في بعض الأحيان الى هذه المنجزات كأمر مفروغ منه . فالأمم المتحدة ووكالاتها ، كمؤسسة لتبادل الأفكار ، وكجهاز للمساعدة التقنية والتعاون ، اضطلعت بدور قيم وفريد .

وقد أحرز تقدم أيضا في مجال الحوار بين الشمال والجنوب ، مع أننا لم نحقق أهدافنا الأساسية بسعد . وتشاطر استراليا في الشعور العام بخيبة الأمل لعدم البدء في المفاوضات

العالمية الشاملة حتى الآن . ونشاط أيضا في القلق الذي تجلّى في الاجتماعات التي عقدت مؤخرا لصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للانشاء والتعمير في تورونتو ، بشأن ما يحمله المستقبل في ثنياه . وان ايجاد حلول دائمة للمشاكل المالية والاقتصادية المحيطة بالعالم أصبح ملحا جدا .

وشمة مسألة أساسية تبعث على قلق متزايد ، هي مدى مديونية العالم ، وما يبعث على القلق بوجه خاص حقيقة ، أن المديونية تركزت في مناطق ذات قدرة محدودة على خدمة وتسديد الدين ، الذي تضاعفت تكلفته في بعض الأحيان ثلاث مرات منذ تقديم القرض الأصلي . وتريد استراليا كسر طوق الجمود في الحوار بين الشمال والجنوب . وتوجد حاجة الى تعبئة الارادة السياسية التي تجلت في اجتماع رؤساء حكومات دول الكونولث في مالبورن وفي اجتماع كانكون . وقد ظهر في الحالتين أنه من الممكن تجاوز الخطوط التقليدية بسين الشمال والجنوب . وتقبل استراليا اطار الشمال والجنوب ومجموعة السبعة والسبعين من البلدان النامية كشريك صالح للتفاوض ، ولكننا نرى أيضا فائدة في المزيد من المرونة والاتصالات المفتوحة عبر الخطوط بين الشمال والجنوب كوسيلة لرأب الخلافات . وتتجلى الفائدة المحققة ، من هذا النهج ، في مفاوضات قانون البحار التي تمت مؤخرا .

كان انجازا مشيرا للاعجاب ان يتمكن المؤتمر الذي يضم ١٥ بلدا من وضع مئات مسن البنود لاتفاقية جديدة لقانون البحار والتوصل الى توافق الآراء عليها . وفي حين أنه ماكان يمكن لهذه الاتفاقية أن تكون مرضية لجميع الأطراف ، فهي تمثل خطوة كبرى الى الأمام فسي تدوين قواعد القانون البحري وفي التعاون بين الدول . وتظهر هذه التجربة أن علينا أن نتوانى في جهودنا للتصدي لما يبذو وستعصيا وكذلك لما يبذو وقابلا للحل .

ومن بين المشاكل الاقتصادية الدولية الحالية ليس هناك ما يقلق حكومة استراليا أكثر من الحماية والقيود المفروضة على التجارة . فاستراليا تشعر بالعوائق التي تقف في طريق التقدم ، وتشعر بالمصالح الوطنية الراسخة والجمود الذي لا بد من التغلب عليه . وقصدت حكومة استراليا مفهوم الخفض الجماعي للحماية من جانب الحكومات ، بغية تهيئة حافز



للتجارة العالمية . ان اقتراح استراليا ينطوي على ايقاف كل تدابير المساعدة المفضية الى  
تعويق التجارة ، وبعد هذا الوقف يعكس اتجاه هـذ ه المساعدة تدريجيا . ونحن ننوي  
أن نتابع هذا الاقتراح بنشاط في الاجتماع الوزاري لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات  
الجمركية والتجارة القادم وبعد ذلك في الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .  
وما يميز النهج الاسترالي ، هو أننا على استعداد لأن نلتزم بالعمل على هدى هـذ  
الخطوط ، على أساس أن البلدان المماثلة سوف تقوم بالمثل . وبعبارة أخرى ، فان حكومة  
استراليا ، بعد أن بحثت الأمر ، اتخذت قرارا يقضي بأنه اذا طبقت الدول التجارية الأساسية  
الأخرى نفس النهج الذي حددناه أو اتخذت شيئا مشابها له ، فاننا عندئذ سوف نشاطر فسي  
ذلك على الفور .

ويتبع ما ذكرته ، أن هذا جانب لا بد من أن يعالج بشكل متعدد الأطراف تتطلع فيه  
الدول بشكل حتمي الى تخفيض عالمي تدريجي ومتوازن للحواجز التجارية ولدعم الصادرات وبقية  
التدابير المعوقة للتجارة ، كشرط منها لاشتراكها . وهو أساس منطقي آخر للبدء بالمفاوضات  
الدولية الشاملة .

وليس الوقت مناسباً الآن لتحليل مفصل للصعوبات الحالية التي تواجه البدء بالمفاوضات  
العالمية الشاملة ، الا أن هناك أساساً قد انبثق من قمة فرساي . لقد فسرت صيغة فرساي  
على أنها تعني : " ان هناك الآن فرصة لكي نبدأ بالمفاوضات العالمية الشاملة " . وانا رفضت  
هذه الفرصة ، فاني اعتقد انه سيكون هناك وقت طويل قبل ان تهيأ لنا فرصة اخرى . والواقع  
انه اذا ماسح للمناقشة ان تنجرف مرة اخرى الى التفاصيل التي تتعلق بماهية الأفرقة التي  
ينبغي أن تقام هنا لتناول المحادثات ، وبالتالي ما هو جدول الأعمال ودرجة اللامركزية اللازمة  
فان هذا سوف يعني النكوص الى مرحلة سابقة وأكثر صعوبة من مراحل المناقشات .

وكما هو الحال بالنسبة لحوار الشمال والجنوب فهناك دور هام للأمم المتحدة كي تلعبه  
في الجوانب الانسانية . ومن الممكن هنا الاشارة الى مجموعة من الانجازات ذات المغزى . وفي  
بعض الحالات نجد أنه لم يتم التوصل الى نتائج الا بعد مفاوضات شاقة وطويلة . وقد طغى  
هذا أحيانا كثيرة على مغزى النتائج النهائية .

ان الاعلان الخاص بحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ والعهد بين الدوليين لحقوق الانسان  
انما تهييء للمجتمع الدولي مجموعة من المعايير لحماية الحقوق والحريات الأساسية . واعتماد  
الجمعية العامة في العام الماضي لاعلان القضاء على كل أشكال التعصب الديني ، يعد خطوة  
أخرى على هذا الطريق . ومن خلال العمل في لجنة حقوق الانسان ، ومنظمة العمل الدولية  
والأجهزة ذات الصلة الأخرى ، فان منظومة الأمم المتحدة تلعب دورا ملموسا لتخفيف بعض  
من أشد الانتهاكات لحقوق الانسان . فحقوق الانسان في جنوب افريقيا وفي بلدان مثل بولندا  
وايران وغواتيمالا قد خضعت لتفحص دقيق ومتزايد . وسوف تعمل استراليا بشكل فعال دائما  
في هذه الجوانب الهامة .

وفي الوقت ذاته فان هناك جوانب أخرى للاهتمامات الانسانية يتم تناولها . ونحن نرحب  
بوجه خاص بالتأكيد الأخير على حماية السكان المحليين . وقد لعبت استراليا دورا فعالا في  
تشجيع اقامة فريق عامل من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا العام حول السكان  
المحليين .

ومع ذلك هناك جانب آخر يؤسف له يسبب مصدرا متزايدا للقلق ، وهو الوضع السيئ  
لللاجئين في العالم . ان الحقائق واضحة وسافرة . ان اللاجئين في العالم لا يقل عددهم عن  
من ٨ الى ١٠ ملايين ، وهناك عدد متزايد من الأشخاص المشردين ، وهناك تحركات للشعوب  
داخل الأقاليم نتيجة لضغوط الفقر والحرمان . لقد ساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين  
على مواجهة هذه المشكلة الضخمة . ومع ذلك كان النجاح مختلطا ومع أن مفوضية الأمم المتحدة  
لشؤون اللاجئين ساعدت ولا تزال تساعد الملايين من اللاجئين والمشردين الا أنها بحاجة الى  
ولاية مستمرة وليست قاصرة . ولا بد أن يكون هناك سعي قوى لحلول دائمة ، خصوصا بالنسبة  
لعملية اعادة التوطين الطوعية . ويحتاج الأمر أيضا الى قبول واسع النطاق من جانب المجتمع  
الدولي بأسره للواجب الأخلاقي لتقديم الملجأ المؤقت على أقل تقدير لهؤلاء الذين اضطروا لترك  
بلادهم . لقد تقدمت استراليا باقتراح لوضع مدونة للسلوك تجسد هذا المبدأ الخاص بالملجأ  
المؤقت في جنيف منذ عامين . وسوف نتابع هذه المبادرة أكثر من ذلك في اللجنة التنفيذية  
للمفوض السامي ، وفي مرحلة تالية هنا في الجمعية العامة ذاتها .

بالنسبة للعديد من الحكومات وللمواطن العادي ، كانت الدورة الثانية الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح سببا مخيبا للآمال ، وكانت نتائجها محدودة . ومع ذلك ، تعتبر استراليا أن تلك الدورة قد ساعدت في صفاء الجو . ولا بد أن نبين أنها قد ساعدت في تفهم أفضل للأساس الجوهرى للثقة المتبادلة اذا ما تم تحقيق تقدم في الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح . كما أوضحت أن تفهما أفضل يؤدي الى تحسين العلاقات بين الشرق والغرب وخاصة بين الدولتين العظيمين الرئيسيتين ، أمر حتمي اذا ما تم أى تقدم ندى مغزى في نزع السلاح ، وفي الواقع ، في جوانب أخرى ذات أهمية استراتيجية وسياسية .

أختتم بيانتي بأن أعود الى الموضوع الأول لدور الأمم المتحدة وعهدتها . ان البيانات التي قدمت في هذه المناقشة قد اوضحت احساسا بالفشل والاحباط وخيبة الأمل ، شعر به الكثيرون بالنسبة للأمم المتحدة خلال العام الحالي . وقد يقال بأن آمالا واسعة في التقسيم كانت كبيرة جدا ، فمما لا يمكن انكاره أن أزمة خطيرة بالنسبة لثقة الجمهور في قدرة الأمم المتحدة على القيام ببعض مسؤولياتها الأساسية .

ومع ذلك ، يجب ألا يبعدنا الاحباط عن الأمم المتحدة . ان كل أمة ينبغي أن تعمل بشكل فعال بحثا عن وسائل لتعزيز الثقة العامة بالمنظمة وقد رتها المحتملة على التفاوض والتوفيق اننا نحتاج الى مناقشة أقل ، وبلاغة أقل ، وقرارات أقل ، والى المزيد من الجهد البناء والعمل الفعال لحسم المسائل الأساسية بما في ذلك تلك المسائل الخاصة بنزع السلاح والتنمية التي تواجهنا جميعا . انني آمل أن تعقيبات الأمين العام التي تتسم بالأهمية والشجاعة ، سوف تساعد على تغيير اتجاهات الدول الأعضاء نحو اعتماد مناهج أكثر مسؤولية وأكثر تعقلا وأكثر اعتدالا ، بالنسبة لمشاكل المجتمع الدولي . واستراليا على استعداد لأن تقوم بدورها .

اننا دولة متوسطة تزداد نموا . وبينما روابطنا التاريخية هي مع أوروبا ، فاننا نقع في جنوب شرقي آسيا في منطقة جنوب المحيط الهادى . وعليه فاننا بلد له مصالح مع البلدان المتقدمة النمو ومع البلدان النامية على السواء . اننا نرى دورنا كممارسة لنفوذ متعقل يتسم بالمسؤولية والثبات في المجتمع الدولي . ولدينا اعتقاد قوى ومستمر في الصلاحية الجوهرية للأمم المتحدة . ان الأمين العام يمكنه أن يعتمد على تأييد استراليا .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥